obeikandl.com

obeikandl.com

الزعامة القومية

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة.. إذ جعلت لعرابى مكانة كبيرة فى البلاد، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته وإقدامه، والواقع أن الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة، وإطلاق سراح المسجونين، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم، ثم الإصلاحات التى قام بها البارودى، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند. كل هذه الأعمال جعلت من عرابى زعيما قوميا اتجهت إليه الأنظار لتحقيق أمانى الشعب، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكارها ونفسيتها، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم. وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية، ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحى المديريات.

وكانت المظالم التى شكا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها.. بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة بسبب استسلامها للنفوذ الأجنبى وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين ومحاباتها الموظفين الأجانب فى مصالح الحكومة وتمييزها إياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة، فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش، وذاع فى البلاد اسم عرابى كمفذ للأمة من المظالم، ومحقق للآمال، وقد لقى عرابى عطفا وتأييدا من جميع الطبقات، وفى مقدمتها العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان، وأخذ

هو يبث أفكاره بينهم ليكونوا عـدته وحزبه، ويتـأهب للقيام بـحركة جـريئة توطد نفوذه وسلـطانه، ويطمئن بها عل حـياته وحيـاة حصبـه الموالين له فى الجيش . . وهى المطالبة بتأليف المجلس النيابى مع إسقاط وزارة رياض باشا، أو بعبارة أخرى إحداث انقلاب فى نظام الحكم، وإحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادى.

ولما اطمأن عرابى إلى أن الجـيش فى قبضة يده، والأمـة تناصره، شرع فى إحداث الإنقلاب الذى كان يرجوه فى نـظام الحكم، أو بعبارة أخرى أخذ يتأخب لمتابعة الثورة التى بدأها يوم أول فبراير سنة ١٨٨١.

وكانت الحكومـة من ناحيتـها تدفعـه إلى الثورة دفعـا، بما بدا منها من الحركات العدائية التى قصدت منها تفـريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتنكيل بهم. . فـهى عهد الـبارودى، وكان هذا اخـلالا بوعدها فى تحـسين حالة الضـباط والجنود، وبرهانا على سوء مقـاصدها نحو الجيـش، واشتدت هذه المقـاصد ظـهورا من يوم عـودة الخـديو من مـصيـفـه بالإسكندرية إلى العاصمة.

لم يكد الخديو يصل إلى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته. وقوامها تفريق وحدات الجـيش، ونقل الفرق الموالـية للحزب العـسكرى من العاصـمة لكى يستبدل بها فرقا أخرى مـوالية للخديو. . فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمرا بأن ينقل الألاى الثالث من المشـاة - ألاى القلعة - إلى الإسكندرية بدلا من ألاى الإسكندرية - الألاى الخـامس - وأن يأتى هذا إلى القـاهرة مكانه. فلما علم ضباط الألاى ذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب. وخشوا أن يكون. غرض الحكومـة الانتقام منهم والتنكيل بهم. وسرت بيـنهم إشاعة أن

فى نية الحكومة إعراقهم فى كوبرى كفن الزيات حين سفرهم بالقطار إلى الإسكندرية، وعادت إلى أذهانهم حادثة إغراق الأمير أحمد باشا رفعت ابن إبراهيم باشا فى كفر الزيات فى عهد سعيد باشا.

واتفقت كلمة ضباط الآلاى على رفض الأذعان لأمر وزير الحربية الجديد، والامتناع عن مغادرة القلعة.. فلما جمع قائد الألاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعا أنهم يرفضون الأذعان له.. فكتب إلى وزير الحربية يخبره بذلك. واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لإملاء إرادتهم إليها البلاد، ولأحداث الانقلاب الذى أرادوه.

مظاهرة عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على إقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١، ووضعوا لها خطة محكمة، وهى حضور جميع ألايات الجيش المرابطة بالقاهرة إلى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة إلى الخديو.. وقوامها إسقاط الوزارة، وتأليف المجلس النيابى، وزيادة عدد الجيش. فخاطب وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة الرابعة لعرض طلباتهم على الخديو. وأرسل إلى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو بأن جميع الألايات ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة "لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها" وأرسل أيضا إلى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية.

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين، وكان أول من حضر إلى الميدان ألاى الفرسان "السوارى" بقيادة أحمد بك عبد الغفار. ولعله بادر بالحضور لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم، إذ فصله وزير الحربية الأسبق "عثمان باشا رفقى" لغير ما سبب، ثم جاء عرابى ممتطيا جواده شاهرا سيفه، يقود ألاى العباسية ويصحبه ألاى المدفعية "الطوبجية" يقوده إسماعيل بك صبرى، ومعه المدافع بذخيرتها. وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء السير.

ولما وصل عرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده، وأخبره بعض الضباط أنه وزع ألاى الحرس داخل السراى، ومعه كمية وافرة من الذخيرة، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة. فبعث إليه من فوره بالملازم محمد أفندى على ليستدعيه.. فحضر على بك فهمى، فسأله عرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل. فطمأنه على بك فهمى، وقال له: "إن السياسة خداع"، أى أنه لم يفعل ذلك إلا لمخادعة الخديو، وأنه باق على عهده. فطلب إليه عرابى أن يسحب ألايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان، ففعل. وأمر بخروج الألاى من السراى، فخرج منها الجند جميعا، واصطفوا إلى جانب إخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة، ثم تم ترتيب ألاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع.. وجاء بعد ذلك الألاى الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وذلك لامتناع قائده وكبار ضباطه عن الإشتراك فى الحركة، ثم جاء الألاى الثالث قادما من القعلة، بقيادة البكباشى فوده حسن، والألاى السودانى قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلمى، ثم أورطة المستحفظين

يقودها القائمقام إبراهيم بك فوزى. وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين، إذ لم يبق ألاى من الألايات المراطبة بالعاصمة ألا حضر إلى الميدان. وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطحتها بالنظارة، وكان الموقف رهيبا، لأن مجئ الجيش متهددا متوعدا، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه، وخاصة بعد أن رأى حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة العصيبة، وانضم إلى الجيش الثائر.

وكان الخديو قد جاء إلى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد إلى ديوانه، وشهد تجمع الجنود فى الميدان، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى، وجاء أيضا بعض قناصل الدول والسير أوكلن المراقب المالى الإنجليزى.. فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألفوا مثله فى مصر من قبل.

الخديو فى الميدان

وقد ظن الخديو أنه إذا نزل إلى الميدان، فإن ما له من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجند يصد الجيش وضباطه عن التمرد، فنزل من السراى إلى حيث رؤساء الجند، يصحبه المستر كوكسن، قنصل إنجلترا فى الإسكندرية - وكان نائبا عن القنصل العام السير أدوار مالت لغيابه بالأجازه - والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الإنجليزى، وبعض عساكر الحرس الخاص. فلما توسط الميدان نادى عرابى، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه، وخلفه نحو ثلاثين

ضابطا شاهرين السيوف. فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس أن ترجل واغمد سيفك.. ففعل ثم أقبل عليه..

وهنا يقول عرابى أن المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه، ولكن الخديو لم يعمل بإشارته وقال له: "أفلا تنظر إل من حولنا من العسكر"، أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن. والواقع أنها نصيحة لا تنم عن إخلاصه للخديو ولا حسن قصد من نصحية لا تنم عن إخلاصه للخديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن.. فلو أن الخديو أمكنه أن يقتل عرابى فى هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط.

أما ما فعله الخديو فى ذلك الحين، فأنه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابى: "اغندوا سيوفكم وعودوا إلى بلوكاتكم".. فلم يفعلوا، وظلوا وقوفا فى أماكنهم.. وكانوا كحرس خاص لعرابى، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما.

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الخديو وحياة التحية العسكرية خاطبة الخديو قائلا: "ما هى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا؟"

فأجابه عرابى: "جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة.. وكلها طلبات عادلة!

فقال الخيدو: "وما هى هذه الطلبات؟"

فأجابه: "هى عزل رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية"

فقال الخيدو: "كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز".

فقال عرابى: "ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعيد اليوم فلما وصل الحوار إلى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع إلى السراى لافتا نظره إلى سوء المغبة إذا زادت المناقشة عن هذا الحد.. فرجع الخديو ومن كان بمعيته إلى داخل السراى.

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن، وخاطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا: "إن عزل الوزارة من اختصاص الخديو، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك"

فقال عرابى: "اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا أنهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم.. فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة. وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر، فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم، واعلم على اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ".

فقال القنصل: "علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها".

قال عرابى: "كيف يكون ذلك؟.. ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا".

قال القنصل: "وأين هى قوتكم التى ستدافع بها؟" العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون إشارتى"

فقال القنصل: "وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب؟" "وما هى؟" فقال عرابى: "أقول كلمة أخرى". فقال القنصل: "وما هى؟". فقال عرابى: "لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط"

قبول مطالب عرابى

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين.. وتداول الخديو فى الموقف مع من كانوا بداخل السراى من وزراء وقناصل وغيرهم. ومرت ساعة وهم يتداولون، فرأوا أن لابد من الأذعان لمطالب الجند، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب. ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها، فاستقر الرأى على إجابة هذه المطالب تدريجيا، وأن يبدأ بسقوط الوزارة، فقدم رياض باشا استقالته إلى الخديو، وكان هذا أوج الثورة.

أبلغ عرابى هذا القرار، وطلب إليه الخديو قبول إسناد رئاسه الوزارة الجديدة إلى على حيدر باشا يكن، فلم يوافق على ذلك.. لما له من صلة القرابة بالخديو، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا ريسا، فقبل.. وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية، فاستدعى بالتلغراف للحضور إلى العاصمة.

وبعد أن أجيبت مطالب عرابى توجه إلى الخديو فى السراى وشكر له إرضاءه مطالب الأمة، فأقسم الخديو أنه مرتاح لما فعل، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة. فكرر عرابى الشكر والدعاء له، وأصدر أمره إلا الآلايات بالرجوع إلى مراكزها ما عدا طره فإنه قضى ليلته فى ضيافة ألاى الحرس بفشلاف عابدين.

ونشرت "الوقائع المصرية" فى عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ البيان الآتى: "فى ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا، فقبل استعفاؤها. وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة.."

وزارة الأمة

حضر شريف باشا إلى العاصمة فى اليوم التالى - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ - وذهب إليه عرابى فى منزله وهنأه برئاسة الوزارة، وفاوضه فى أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته.

وكان طبيعيا أن يتدخل عرابى فى تأليف الوزارة ويكون له رأى فى شخاصها، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش إلى إسقاط وزارة رياض باشا واختيار شريف باشا ذاتا للرئاسة. ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله - ولكنا كان رجلا أنوفا، مستقل الرأى، حفيظا على كرامته، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره، فضلا عن أنه كان يشعر فى خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش فى السياسة، وإنه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة فى إدارة الشؤون العامة، فإنه يؤدى إلى فساد الأداة الحكومية، ويقضى إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور. ولذلك اجتهد فى وضع حد للتدخل العسكرى فى شؤون الحكومة.

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته، وتدخل عرابى فى هذا الصدد، فإن هذا التدخل جعله يتردد أياما فى قبول رئاسة الوزارة.. فقد رغب إليه عرابى أثناء المقابلة الأولى فى اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية، ومصطفى فهمى باشا للخارجية، "لما يعلمه من ميلهما إلى العدل والحرية" -

كما قال عرابى - ولم يكن هذا اعتقادا شريف باشا فيهما، وقد صارح عرابى أنه لا يقبل اشتراكهما معه فى الوزارة، لأنهما حين كانا عضوين فى وزارته السابقة التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق تعاهدا وإياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن يقل الخديو تشكيل المجلس النيابى. . فنكث البارودى ومصطفى فهمى عهدهما.

ولكن عرابى كان حريصا على إسناد وزارة الحربية إلى البارودى، لما ثبت من ولائه للحركة وإخلاصه للجيش. ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيبت مطالب العرابيين الأولى، وهى زيادة رواتب الضباط والجند وتأليف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية. . وأن الخديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لأخلاصه للحزب العسكرى، أما مصطفى فهمى فكان عرابى يميل إلى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الإخلاص للحركة. . على أنه لم يبد منه أى عمل إيجابى يدل على هذا الإخلاص، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل إسماعيل باشا صديق على عهد الخديو إسماعيل ملئ قلبه رعبا من هول هذا الحادث، ونفرت نفسه من استبداد الخديويين. ومن هنا اطمأن له العرابيون، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه، فقال له: "أن لكل وقت حكما، وإنى واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة، وفضلا عن ذلك فإن العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا".

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزير للحربية، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة، إذا هو تولى وزارة الحربية.

قال مخاطبا عرابى: "أفلا ترضـون أن أكون ناظر الجهادية؟.. فإنى قد ربيت معكم فى العـسكرية". والحق أن حجة شريف باشـا كانت قوية، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس الحربية، ونال قسطا وافرا من علومها وفنونها فى المدارس الحربية، ونال قسطا وافرا من عـلومها وفنونها فى أرقى مدارس، وهو بلاشك أكـفأ فى هذا الصدد من مـحمـود سامى البـارودى ومن القواد العرابيين، ولكن عرابى أصر على اختـيار البارودى للحربيـة، وقال لشريف باشا: "لقد اخترناك رئيسا للوزارة، ولابـد من مراعاة ميول رجال العسكرية" فأصر شريف باشا على عدم قبول مـرشحيه، وانتهت المقابلة الأولى على غير اتفاق.

ومضت أيام وشريف باشـا متردد فى قبول الرئاسـة، ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقذ الموقف، وظل فى تردده حتى عاهده العرابيون فى بيان مكتوب أن لا يتـدخل الجيش فى السياسة، وأن يكون خـاضعا لأوامر الحكومة. فـقبل تأليف الوزارة وألفهـا يوم ١٤ سبتمـبر سنة ١٨٨١، ورضى بإسناد الحربية إلى البارودى، والخارجية إلى مصطفى فهمى.

وقدم كبراء البلاد وعيانها إلى شـريف باشا بيانا يقرب من بيان الضباط فى العبارة ويطابقه فى المعنى، وغايته إعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعا إليه وانعـقاد قلوبهم عليـه، وأنهم يكلفـون له أن لا يقع فى المسـتقـبل شىء من الحوادث التى تنسب إلى رجال العـسكرية، وواثقون من الحوادث التى تنسب إلى رجـال العسكرية، وواثقـون من أمتـهم ومن رجال العـسكرية الذين هم أبناؤهم وإخـوانهم بزوال كل خطر، وانقطاع جـمـيع الأسبـاب التى توجب الخوف والاضطراب، ويسألون الله تعـالى تأييد دولته توفيقـه لإصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديو المعظم.

قبل شريف باشا تأليفه الوزارة بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق، فألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١.

***

وتعد وزارة شريف باشا "وزارة الأمة" لأنها ألفت تحقيقا لرغبة كبراء البلاد وأعيانها.. وقد ابتهجت الأمة ابتهاجا كبيرا بتأليفها، وعلقت عليها تحقيق آمالها فى إقامة النظام الدستورى المقرون بالعدل والاستقامة، وقد اضطلع شريف بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه، وأول ما رسم من الخطوط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش.. فإن الثورة باعتبارها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش من مهمته الأصلية، وهى حفظ النظام والذود عن كيان البلاد، وجعلته أداة سياسة للسيطرة والحكم. وهنا موضع الخطر، إذ بذلك يختل النظام العسكرى ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ويتسرب الإنقسام إلى صفوفه، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى.. فبذل شريف جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة، ووافقه عرابى على هذه الخطة فى أوائل عهد وزارته، فقد ذهب إليه عقب تأليف الوزارة بيومين على رأس وفد من الضباط لتهنئته بالوزارة وشكره على قبول الرسالة، وألقى أمامه الكلمة الآتية:

"إنى بلسان قومى أعرض لدولتكم أننا جميعا واثقون بصداقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله، وجازمون بأن هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العمومية فيها، وأننا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتمها علينا وظائفنا العسكرية، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها، ولذلك فإننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر

من الأوامر التى تكون إن شاء الله فى خير، وقاضية بإصلاح شؤون البلاد، إلا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون، ونرجو من الله أن يحسن إلينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح آمين"

وأمن عليه الحاضرون من الضباط..

فترى فى هذا الخطاب أن عرابى تعهد من جديد بإحترام النظام، إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر إليه من أوامر

خطبة شريف باشا

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط إلى واجبهم فى أبعاد الجيش عن السياسة، فأجاب على كلمة الشكر بقوله:

"فى علمكم ما قال الأقدمون: آفة الرياسة ضعف السياسة، ولا حكومة إلا بقوة، ولا قوة إلا إنقياد الجنود انقيادا تاما، وامتثالهم مطلقا.

"كل حكومة عليها فرائض وواجبات، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيه.. وهذا ذاك لا يتأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية، فترددى أولا فى قبول الرياسة ما كان إلا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الأشكال، فأكون عرضة للملامة بين إخوانى فى الوطن وبين الأجانب. وحيث أغاثتنا الألطاف الألهية وحصل عندى اليقين بإنقيادكم، فقد زال الاضطراب من القلوب، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط، لأنهما من أخص شؤون العسكرية وطنية.. قواها، وأعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة

وطنية.. فقوموا بأداء واجباتها الشريفة، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرا وسؤددا، وفقنا الله وإياكم"

فهذه الخطبة على إيجازها، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته، إذ لم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية - وخاصة إنجلترا - كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد. ولم تخف هذه المطامع عن عارىى ذاته، فقد ذكر فى مذاكرته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير أدوار مالت قنصل إنجلترا فى مصر على الخديو ليلا ونهارا.. فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد، وخشوا من مطامع إنجلترا، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس، إذ احتلتها سنة ١٨٨١.

فشريف باشا سعى فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البد. من أجل ذلك لم يفته النصح للعارابيين أن لا يقحموا الجيش فى غمار الأجنبى. ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كثير من الزهو والخيلاء، إذ كانوا قوام الحركة، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام، وتألفت وزارة شريف المرجوة من الأمة، فلو لم يكن شريف عظيم النفس، قوى الشخصية، لجعل خطبته تمليقا لضباط الجيش اكتسابا لثقتهم وتأييدهم، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الآمين، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن.

ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه، لأنه

لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته. ولقد كان من يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته. ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب، إذ تألفت وزارته الأولى فى عهد الخديو إسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ العصرية. ولم يحل دون صدور المرسوم الخديوى بإنفاذه إلا خلع إسماعيل، ومن أجل الدسور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق، وبرنامجه سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة كان استئنافا لجهاده فى سبيل الدستور منه سنة ١٧٨٩، أى قبل أن تظهر الحركة العرابية بسنتين، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الرأى إزاء العرابيين.

وقد حققت وزارة شريف باشا كثيرا من الإصلاحات فى المدة الوجيزة التى تولت فيها الحكم، وكان مما أنفذته إصدار القوانين العسكرية التى كان هدفها تحسين حال الضباط والجند وإصلاح التعليم فى المدارس الحربية.

وابتهج الضباط بصدور هذه القوانين، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا. وذهب وفد منهم إلى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته بإصدارها. وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته، وعاهدوه على ألا يخالفوا له أمرا، وأن ينقادوا لإرداة الحكومة ولا يترددوا فى الذهاب إلى أية جهة تأمرهم بالذهاب إليها.

وقد رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة إلى الأقاليم لكى يخفف من ضعب الحرب العسكرى على الحكومة، ويحقق مبدأه الذى تولى الوزارة على أساسه، وهو إبعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع. وأقنع عرابى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بإبعاد الآلايات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول. وزاد فى حجة شريف باشا إرسال الحكومة التركية وفدا إلى مصر برآسة على نظامى باشا لتحقيق أسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو. . فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الأستانة فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لإقناع زعماءء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا قائما على أذعانهم للحكومة وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها. ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثمانى القادم، فلا ينفسح المجال أمامه للدرس والتفرقة، فاقتنعوا بهذه الحجة، واستقر رأى وزارة الحربية على نقل ألاى عبد العال حلمى إلى دمياط، وألاى عرابى إلى رأس الوادى بالشرقية. ويقول عرابى أنهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمة الخديوى بانتخاب النواب لكى يطمئن على إنشاء صدور الأمر الخديوى بانتخاب النواب لكى يطمئن على إنشاء المجلس النيابى، وفعلا صدر الأمر المذكور فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ .

وكان سفر الألايين إلى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلين وعواطفهم نحو الجيش.

كان ألاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر إلى مركزه الجديد،

وكان يوم سفره يوما مشهودا، فقد انتقل الألاى إلى محطة العاصمة مارا وسط المدينة، وسبقه إليها معظم ضابط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع. وامتلأت المحطة بالمودعين، ولما وصل إليها الألاى أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رءوس العساكر وسقى الناس شرابا سكريا فى ذلك اليوم إكراما للجيش المنقذ للبد من هاوية الاستبداد. وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الآلاى المسافر يحصبه عرابى بك، وتبودلت الخطب الحماسية فى المحطة قبل قيام القطار.

وفى ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ سافر ألاى عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم.. فتحرك من مركز بالعباسية فى الساعة الثالثة صباحا قاصدا المحطة، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بألحنها الحربية فتثير الحماسة فى النفوس إلى أن بلغ المشهد الحسينى فاصطف الألاى أمام المسجد.. ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يحصبه بعض الضباط، وأدار بيرق الألاى على الضريح الشريف، ودعوا الدعوات الصالحة، ثم خرجوا وسار الآلاى إلى المحطة، مارا بالموسكى ثم شار البوستة فشارع كلوت بك، وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين، وازدحمت المحطة بالمودعين، إذ حضر إليهم جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس، وتبودلت الخطب الوطنية فى المحطة.

ثم تحرك القطار فى منتصف الساعة الحادية عشر قاصد مدينة الزقازيق، وصحب عرابى فى سفره السيد عبد الله نديم - خطيب الثورة - واستقبل وصحبه وجنده فى المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم. وكان السير

عبد الله نديم يخطب فى الناس فى كل محطة، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى كبير تجار البندر، وهتفوا لعرابى وللجيش هتاف الدعاء، ونثروا على العساكر والورود والأزهار المطرية وسقوهم الشراب السكرى، ونزل عرابى من القطار وحيا جميع المستقبلين وألقى فيهم خطبة حماسية بدأها بقوله:

"سادتى وإخوانى، أنا أخوكم فى الوطنية، واسمى أحمد عرابى، ولدت فى بلدة "هرية رزنة" من بلاد الشرقية هذه، فمن عرفنى منكم فقد عرفنى، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى، وها أن واقف بين أيدى الأهل والخلان"، وأخذ يشيد بما قدم به وزملاءه الضباط.

ثم استأنف القطار السير قاصدا رأس الوادى حيث كان مركز الألاى.. وبعد أن استقر به عرابى وجنده يومين دعاه أمين بك الشمسى ودعا معه صحبه من الضباط إلى وليمة شائفة فخمة تكريما لهم، فلبوا الدعوة وألقى عرابى فى الوليمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة، وشكر أمين بك الشمسى وأثنى عليه الثناء المستطاب ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية، تعالى فى أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين.

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق.. فلبى الدعوة وحضر الحفلة، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الخديو.. وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم، وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدوهم لخدمة بلادهم فى المستقبل.

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر ينتقل فى الجهات وبيث أفكاره بين الأعيان والأهلين، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده طويلا عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والأنصار بعيدا عن رقابتها، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا لوزارة الحربية، فصدر الأمر العالى بذلك فى أثناء ٤ يناير سنة ١٨٨٢، وعاد إلى العاصمة واستقر بها، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى، وعظم نفوذه، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون اليها من كل فج، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين. وتردد عليه مراسلو الصحف الأوربية ليأخذوا عنه الأحاديث والبيانات عن الحركة التى قام بها، فازدادت شهرته فى الأوساط الأوربية.

إنشاء المحاكم الأهلية

إن أهم إصلاحات الوزارة الشريفية بعد الإصلاح الدستورى هو إنشاء المحاكم الأهلية ووضع نظامها الجديد. ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى وأهمها:

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها فى الجريدة الرسمية "ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما".

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى، وصدور الأحكام باسم الحضرة

الخديوية، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجبارى بموجبها متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة.

(٣) رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة. . فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والإسكندرية وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الإبتدائية، ومحكمتين استئنافيتين، إحداهما بمصر، والأخرى بأسيوط، "أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الإبتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيقترر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية"، ومحكمة نقض بالقاهرة وكان اسمها فى اللائحة "محكمة التمييز"، وإنشاء النيابة العمومية.

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم، إنما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه. ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض.

(٥) تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم.

تركيا والثورة العرابية

لم يكن موقف تركيا حيال مصر أثناء الثورة العرابية موقفا سليما ولا نزيها، بل كانت ترمى إلى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته

مصـر فى عهـد محمـد على ثم فى عهـد اسمـاعيل، واستـرداد هذه المزايا والتدخل فى شـؤون مصـر بحيث لا تستطيع أن تجـعل مصـر ولاية عثمـانية خاضـعة لحكمهـا، فقد كانـت السياسيـة التركيـة قائمة على الدرس وقـصر النظر.. فهى لم تدع مـوقفهـا من يوم أن ظهرت الثورة العـرابية إلى أن وقع الإحتلال موقفـا مشئوماً، قوامه الختل وسوء النيـة والخداع، فضلا عن الجهل وقصر النظر، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال.

الوفد العثمانى الأول

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام، وتألفت وزارة شـريف باشـا المرجـوة من الأمـة، وهدأت الأحـوال وابتـدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بـين مظاهر الثقة والاطمئنان. وبالرغم من ذلك، فإن الحكومة التركـية رأت فى هذه الحادثة فرصة جديدة للتـدخل فى شؤون مصر وانتـحال حق الأشـراف عليـها، فـقـررت إرسال لجنة إلى مـصـر للنظر فى الحوادث الأخيـرة. وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثـمانى، وهو مؤلف من على نظامى باشا سر ياور السـلطان عبد الحميد، وعلى بك فـؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل عالى باشا الصدر الأعظم المشـهور، وفى معيتهم قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أنفدى من ياور أن السلطان.

تحـرك هذا الوفد من الأسـتانة يـوم ٢ اكتـوبر سنة ١٨٨١ قاصـدا إلى مصر.. ولم يسبق تأليفه مخـابرة بين حكومة الأستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصـدها من إيفاده بل فوجئت البلاد بتلغراف من الأسـتانة ينبئ بقيام هذا الوفد، فقوبل النبأ بالدهشة، لأن حـالة البلاد لم تكن تسيغ إيفاده فضلا عما يحدثه مـجيئه من هياج الخواطر وأثاره الهـواجس فى وقت كانت البلاد محتاجة فيه إلى إقرار الطمأنينة فى النفوس.

ولكن الحكومة العثمانية كانت فى الواقع تتعمد أحداث حدث يثير الخواطر فى مصر. فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة، أو لعلها نظرت بعين الاستياء إلى قيام وزارة حرة تقيم النظام الدستورى فى مصر، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة الأستانة التى جبلت على كراهية الحرية والدستور. هذا إلى أن على رأسها السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون الأساسى العثمانى، وإلغاء مجلس المبعوثين "النواب" وتشتيت دعاة الحرية وأنصارها. أضف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظورا إليه فى الأستانة بعين الرضا والعطف، لأن سلطان حين ولايته الحكم، ليقدم له فروض الولاء؟

حقا إن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه إلى الأستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده فى عاصمة ملكه. ولكن هذا الغدر لم يكن ليقبله حكام الأستانة، إذ كان من أخص صفاتهم الغطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام. لذلك انتهزوا كل فرصة لأحراج مركز الخديو وأثارة المشاكل والعقبات فى وجهه. ففكره إرسال وفد إلى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد، وقد أستاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها.

جاء هذا الوفد إلى الإسكندرية يوم الخميس ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١، ووصل أعضاؤه إلى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة بشبرا.

وفى صبيحة الجمعة ذهبوا إلى سراى الاسماعيلة لمقابلة الخديو، فاستقبلهم بالترحاب، وتبادل وأياهم عبارات التحية والود، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام من إرسال هذا الوفد هو إظهار الثقة بالخديو

وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه. . فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة، ثم انصرفوا عائدين إلى قصر النزهة وهناك رد لهم الخديو الزيارة.

وذهب على نظامى باشا إلى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الألاى الثانى. . فاستقبله سامى باشا البارودى وزير الحربية، وهناك استدعى طلبة بك عصمت قائد الألاى ومعه الضباط من رتبة فالمقام وبكباشى وألقى فيهم خطابا باللغة التركية - عربة لهم البارودى - حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره.

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله: "أن العساكر المصرية جموعا وافرادا على قدم الطعاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو جموعا وأفرادا على قدم الطاعة والإنقياد لولى أمرنا الخديو المعظم، يتلقون أوامره بالإمتثال، ويقفون عند حد نواهيه. . فان كلا منا يعلم أن أول واجب على الجند هو إطاعة ولى الأمر والأذعان لما يأمر به. وما منا ألا محب للجناب الخديوى ميال بكليته إلى الأمتثال لإرشاداته".

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا، وصافح طلبة بك ومن معه من الضباط، واثنى عليهم الثناء الجميل، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف.

وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف وشيخ المالكية. . وكانوا فى أحاديثهم معه يثون على الجيش ويطرون أعماله، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد.

وقد استاءت فرنسا وإنجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما. . وعدتاه تدخلا من تركيا فى شؤون مصر الداخلية، وطلبتا من

الحكومة العثمانية تقصير مد إقامته.. وانتعزت إنجلترا هذه الفرصة لتعلن عن نفوذها فى مصر حيال حضور الوفد، فطلب السير أدوار مالت من حكومته إرسال بارجة حربية إلى مياه الإسكندرية فأجابت طلبه. واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة على أن تعود البارجتان من الإسكندرية حين مبارحه الوفد العثمانى أرض مصر. وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية "ألما" إلى مياه الإسكندرية، ثم جاءتها البارجة الإنجليزية "انفنسبل". وغدرتا الميناء يوم ٢٠ اكتوبر غداة سفر الوفد العثمانى.. فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع أثناء الثورة العرابية، والمظاهرة الثانية وقعت فى شهر مايو سنة ١٨٨١ كما سيجئ بيانه. ويلاحظ أن البارجة "انفنسبل" هى إحدى البوارج التى اشتركت فى ضرب الإسكندرية يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢، فحضور الوفد العثمانى كان باعثا على مجئ هذه البوارج.. فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحى.

وظل رجال الوفد العثمانى فى مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم، وأجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيها أى اضطراب، وأكد لهم واتضح أن مجيئهم لم يكن له مسوغ، ولا كانت له نتيجة ما، وعادوا إلى الإسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١، وفى صباح اليوم التالى انقلبوا راجعين إلى الأستانة.

إنشاء مجلس النواب

فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ رفع شريف باشا إلى الخديو تقريرا بإجابة مطلب الأمة فى صدد إنشاء مجلس النواب، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة أقراروه فى مصر، وطلب تمهيدا لتأليف المجلس النيابى الجديد إجراء

انتخابات عامة طبقـا للائحة مجلس شورى النواب القديم. . على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التى تكفل نهوضه إلى مستوى المجالس النيابية الصحيـحة، أو بعبارة أخرى دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون "جمعية تأسيسية" تضع الدستور الجديد.

وفى نفس اليوم الذى رفـع فيه شريـف باشا تقريره إلى الخـديو، صدر الأمر العـالى بإجراء النتخـابات العامـة وتحديد يوم ٢٣ ديسمـبر سنة ١٨٨١ لافتتاح مجلس النواب.

ولما كان نظام مجلس شورى النواب القديم يجعل انتخاب النواب موكلا إلى عـمد البـلاد ومشـايخـها فى المديريات وجـمـاعة الأعـيان فى القـاهرة والإسكندرية ودمياط، فقد جرت انتخابات سنة ١٨٨١ على هذا الأساس.

ولاشك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا إلى عـمد البلاد ومشايخها فى المديريات يسـهل على الحكومة السـيطرة على الانتـخابات وإملاء أرادتـها فيمن يختارهم العمد والمشايخ. ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة. وأصدر منشور بذلك إلى جمـيع مديريات والمحافـظة نبه فيـه المديرين والمحافظين إلى ترك الانتـخابات حرة، وهو أول منشور انتـخابى فى تاريخ مصر الحديثة يقـضى بإحترام حرية الانتخابات العامة.

وفى الحق أن الحكومـة لم تتدخل فـى هذه الانتخـابات، ولم تتعـرض لحرية الناخـبين فى انتخاب من يـريدون. . فكان الانتخاب حرا بكل مـعانى الحرية. وكذلك كان حرا من تدخل العـرابيين وأملاء أرادتهم على الناخبين، وترشيح أشياعهم واتباعهم. وقد كـان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب

الفضل فى إنشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات، ويملى أرادته على الناخبين، لكى يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحه. ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما.. ولكن حسنا فعل إذ ترك الناخبين أحرارا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والإخلاص والكفاية، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة.. فجاءت الانتخابات صورة صادقة لإرداة الناخبين، وضرب المرابيون بذلك مثلا رائعا فى احترام حرية الانتخاب.

افتتاح مجلس النواب

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر التاريخية، استقبلته الأمة مغتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بإنشاء مجلس يمثلها ويشرف على شؤونها وأقدارها. وقد كان هذا المجلس حقا رمز لهذه الحرية.. ولولا دسائس الإنجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة مصر وتقدمها.

أعدت قائمة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال - قاعدة اجتماع مجلس الشيوخ الآن - وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاحه[١] فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية إليه بالجماهير، واصطفت أورطة من الألاى الأول المشاة - ألاى الحرس - على جانبى الطريق من باب الديوان إلى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج.

(١) كان محددا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر كما تقدم بيانه، ولعدم إكمال معدات الاجتماع أرجئ إلى يوم ٢٦ منه.

وحضر النواب، واخـذوا مجالسهم ووجوههم تتـهلل غبطة وسرورا. . وفى نحـو السـاعـة العـاشـرة صبـاحـا تحـرك الركب الخـديوى من سـراى الاسماعيلية، فأطلقت المدافع من القـلعة ايذانا بتحرك الموكب. وكان يصحب الخديو فى عـربته شـريف باشا رئيس مـجلس الوزراء، وأحمـد خيـرى باشا المهـردار - حامـل الختم - ورئيس الديـوان الخديوى، وطلعت بـاشا كـاتب الديوان الخديوى.

فلمـا أقبل الركب صـدحت الموسيـقى بالسـلام، وهتف الجنود بحيـاة الخديو منادين النداء المعتاد: "افندمز جوق باشا" - أى يعيش أفندينا - وكان فى انتظاره على سلم المجـلس جمـيع الوزراء ورئيس مـجلس النواب وبعض أعضائه فتلقوه بالإجلال. . وقصد إلى الغرفة المعدة لاستراحته فلبث بها هنيهة قصيرة، ثم أنهى إليه محمـد سلطان باشا رئيس المجلس أن المجلس قد استعد وكمل اجـتماع الأعضـاء. فسار الخـديو ودخل قاعة الإجـتماع نحو السـاعة الحادية عشرة، وحيا الأعضاء. . فتلقوه بجميل الأعزاز والإجلال.

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجـال الدولة، وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش، وقد تلاها بنفسه، وهذا نصها:

"أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجـتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العـائدة عليهم بالنفع، وفى علم الجمـيع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنيـة خالصة على فتح المجلس النواب. . ولكن تأخر افتتـاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطـة بالحكومة. فأما الآن فنحمـد الله تعالى على مـا تيسـر لنا من دفع المشكلات المالية بمسـاعد الدول المتحـابة، ومن تخفيف أحـمال الأهالى على قدر الإمكـان فلم يبق مانع من

المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم بإجتماعكم، وأنتم تحيطون علما أن أجل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم، وهذا منهجى واضحا مستقيما، وعليه سيرى منذ توليت أمركم، محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف.

"فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها، خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذكراته فى المنافع العمومية، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القديم الذى هو أهم شىء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن. . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر، وأن تكون يدا واحدة فى أتمام الأعمال النافعة، متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله، نسأل الله حسن النجاح أنه ولى التوفيق".

ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له واطلقت المدافع مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة بإجتماع مجلس النواب. . ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدخت الموسيقى بنغمات التحية له، وعاد إلى سرايه فى موكب حافل.

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى، لأنها أول خطبة لولى الأمر فى افتتاح أول مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الأسلوب، متضمنة أعلان الخديو انضمامه إلى الأمة فى إقرار النظام الدستورى. وقد

ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى، فكان فى إلقائه أياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعانى.

لم تكن جلسة الافتتاح علنية، وذلك طبقا للائحة مجلس شورى، النواب القديمة.. ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق هذا النص، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع، ووقفوا حول مقاعد الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح. ولم يدع أحد من قناصل للائحة القديمة، ولأن هذا الاجتماع من شؤون البلاد الداخلية. وقد أعد فى القاعة ١٢٠ كرسيا لجلوس النواب، وكانوا فى الواقع أقل من ذلك.. ولكن الحكومة كانت معتزمة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديريات، وانتخاب نواب عن السودان، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد.. وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسى للنظارة، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية فى اللائحة الجديدة.

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأقلام "اللجان وظلوا مستريحين ساعة من الزمن، ثم عادوا إلى قاعة المجلس، واستأنفوا اجتماعهم، فألقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية:

"أيها السادة النواب

"نحمد الله الذى جعل أمرنا شورى، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والآمر بها، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الإرادة، فما زادكم إلا يقينا بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح إلى المصلحة الوطنية..

وقد اجتمعتم فى هذا المكان الرفيع بعناية الجناب العالى ورجال حكومته السنية للنظر فى أمور أوطانكم وأنتم وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات. .

"ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح والتنظيم قابل للتقدم والعمران جامع لأسباب المنافع الكلية، فما عليكم إلا السعى والاجتهاد لنوال المراد. ولكنكم لا تجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ، وذمما لازمة الرعاية، وأنا قد أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الذمم، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصلة التابعية للدولة العلية التى هى مركز قوتنا وموجع طوتنا، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الإخلاص. فلابد من ثباتنا على هذا الحال بالنظر إليها، ولاشك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التى تكون جزءا من قوتها الكلية. ومن الذمم والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى، فهذه الذمم واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انتظام أمورنا وميلها إلى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية.

"فإذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا هذه الذمم وعرفنا حقوق الوطن علينا ولم نذهل عن شىء من الواجبات لزمنا الأخذ بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدار عنا الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا إليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم.

"فوجهوا إخوانى همتكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات.. فمن جد وجد، ومن سار على الدرب وصل".

ثم ألقى سليمان باشا أباظة نائب الشرقية الخطبة الآتية:

سعادة الرئيس، الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ المقالة، وبعد فقد أبان رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل وواجباتنا بالنظر إلى العهود الواجبة الحفظ والذمم اللازمة الرعاية، وهذا موقف، الشكر له والثناء عليه، أقوم فيه أصيلا عن نفسى ونائبا عن سائر إخوانى النواب.. فيا سعادة الرئيس الهمام، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل الرئيس الهمام، لقد علمت وأنت أولنا أن ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية ألا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرا عنها الضر.. ويا إخوانى، لقد علمتم أن الأنظار محدقة إلينا الأفكار محومة علينا، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس، فلندخل الإصلاح من بابه، ونأخذ فيه بأسبابه، لا ننظر إلا إلى المصلحة العمومية، ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب الخديو المعظم منبسطة لمساعدتنا وعناية رجال حكومة متوجهة إلى تأييد مجلسنا، وأن الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد.

"فما أجدرنا بتحقيق الآمال، وما احقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن الآمال، وقد آن الشروع فى العمل، فنقتل عليه بنفوس راضية، وقلوب صافية، وأفكار متوجهة إلى حقوق الوطن، ونيات معقودة على أداء الواجبات، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا وإليه ننيب".

كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام.. تجلت فيه مظاهر الابتهاج والغبطة والسرور العظيم، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح، وأقيمت الولائم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد واشترك فيها كثير من النواب والأعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة، وعبرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الرأى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية..

وقد اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد إليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه إلى الخديو، وهذه اللجنة مؤلفة العرش وتقديمه إلى الخديو، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة اعضاء من النواب البارزين وهم: أحمد بك الشريف، عبد السلام بك المويلحى محمد بك الشواربى، أمين بك الشمسى، هلال بك منير، محمود بك سليمان، أحمد بك على، مراد أفندى السعودى، إسماعيل أفندى سليمان، على بك شعير

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ـ ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكرى كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة إلى سراى الاسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء، وتلا محمود بك سليمان الجواب، وهذا نصه:

"بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده، تقوم الذى لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقة الشريف اظهارا لمقصده الجليل من حيز

القول إلى عالم الفعل واجابة لرغبة الأمـة، ونظرا للمصلحة العامة. . بعد أن زالت العـوائق دونه وامتنعت الموانع بينـنا وبينه بجلائل همـمه الخـديوية التى ذللت لها صعاب المسائل، وخضعت دونـها رقاب المشاكل، حتى صفا الوقت واطمأنت الحال، "ودنى المنى وانقادت الآمـال". ولقد شنف أسماعنا وانعش أرواحنا ذلك النطق الكريم، وملك أفئدتنا وملأها والفناه من نزاهة النية ونبالة القصد، حتى لقـد نطقت فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فـرط محبة عظيمة من مشغوف بخيرها ومنفعتها.

"فلم يبق إلا أن نبذل غاية مـا فى السعة ونأتى على قاصيـة الاستطاعة فى نفع هذه الأمة التى ندبتنـا للنظر فى منفعتهـا واستنابتنا عن أنفسـها لرؤية مصالحها، سالكين فى ذلك من مسالـك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته، وتحمد بيمن توفيقه عـاقبته، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشادة وسلامة البلاد والعباد، ويؤيد ما لنا من روابط التعبية للذات السنية السلطانية والدولة العليـة العثمانية التى منحتنا عـواطفها الكريمة من الامـتيازات المـرعية مـا جلت به النعـمة وعظمت المنة، ويؤكـد علاقـتنا الودادية مع الدول الأجنبية المحـبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مـبتهلين إلى الله جل ثناؤه وتقـدست آلاؤه فى أن يحرس لنا هذا الجناب الخـديوى الفخـيم ويديم لأوطاننا به النفع العميم، أدام الله توفـيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام".

وتعد خطبة رئيس مـجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقـيب سليمان باشا أباظة عليـها وجواب المجلس على خـطبة العرش من الوثائق الهـامة فى تاريخ المجلس. . وهى صورة ناطقة تمثل لنا جانبا من الحياة السياسية والآداب

البرلمانية فى ذلك العصر، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة - فى مجموعها - وتدل على سهولة استساغة نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة.

وضع الدستور

واشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر "اللائحة الأساسية" أو "القانون الأساسى"، وقد وضع على أحدث المبادئ البرلمانية، كتقرير مبدأ تقرير القوانين بحيث لا تصدر ألا بتصديق منه، وتقرير الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها والزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق المجلس، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجالس للشيوخ.

ولما أتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة فيه وإقراره.. ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢، جاء إلى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء، فعرض الدستور على هيئة المجلس، وألقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد، وألمع إلى أنه بوضع هذا الدستور إنما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات، فى عهد الخديو إسماعيل.

وقد أحال المجلس مشروع الدستور على "اللجنة الدستورية" وهى لجنة ألفها خصيصا للنظر فيه وكانت تسمى "لجنة اللائحة" وقد بحثت اللجنة مواد الدستور وأقرت معظمها مع تعديلات يسيرة فى بعضها لا تغير من جوهرة شيئا. وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور، لولا الأزمة السياسية التى أدى إليها تدخل فى فرنسا وإنجلترا فى وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف.

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة تسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢.. ترجع إلى سوء نية إنجلترا وفرنسا حيال مصر وانتمارهما بالنظام الدستورى، الذى أعلانها وصدور المرسوم بها سوى إجراءات شكلية مت تبادل الرأى بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التى أدخلتها لجنة المجلس فى مشروع اللائحة.

ولكن إنجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب فى مصر، وقد يودى بالدستور.. وذلك بتدخلهما فى شؤون مصر الداخلية، وإيقاع الفرقة بين الخديو والأمة لكى تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

ففى اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ توجه السير أدوار مالت معتمد إنجلترا، والمسيو سنكفكس المعتمد الفرنسى مجتمعين إلى سراى عابدين، وقدما إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين، بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢، قوامها أنهما حيال الحوادث الاخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديوى.

وفحوى المذكرة أن الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وإقرار الأمن والنظام فيها، والتدخل فى شؤونها الداخلية.. وظاهر من عبارتها أن فرنسا وإنجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء إلى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلمانى فى مصر.. ولم تكتما الإعراب عن هذا الاستياء صراحة فى المذكرة، إذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل "صدور الأمر الخديوى باجتمعا مجلس النواب".

قوبلت هذه المذكورة فى مصر بالسخط العام.. وهاجت لها الخواطر،

وتوجه شريف باشا إلى معتمدى فرنسا وإنجلترا وأنهى إليهما اعتراضه على المذكرة.

وأعقب هذا التدخل تدخل آخر، طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بإيعاز من الرقيبين الأوربيين ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وقدما إليه فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال "اللجنة الدستورية" بالنظر فى اللائحة الأساسية"..

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها، وتدبيرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال.. إذا ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب للاحتلال.. إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية؟!

لاشك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدوتلتين، لاسيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص فى صراحة لا إبهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون.. وفى هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم.. أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية، وهو أهم خصائص البرلمان، فهو الظلم والاعتساف، والتحكم الذى لا مسوغ له، وهو الطمع الاستعمارى الذى لا يحترم حقا ولا يراعى عهدا.

كان الموقف على جانب كبير من الخطر.. فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية..

محمد شريف باشا

وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة، إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال.

وقد ارتأى شريف باشا درءا للازمة أن لايبت مجلس النواب بقرار نهائى تتجلى الغمة. وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك. والتأجيل فى ذاته لم يكن من الوسائل السياسية التى يعمد إليها لاتقاء الأزمات. على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر، على حسب الظروف والملابسات. ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أى صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أى قبل انعقاد مجلس النواب.. فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣، فأرجاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة.

وقد نصح المستر "بلنت" عرابى وصحبه بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة، وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلتار. وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد: "لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا، فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر".. ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثا!

وقد عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل.. ولكن عرابى ورؤساء الضباط والأعضاء البارزين من النواب لم يقبلوا هذا الحل، وارتأوا رأيا آخر يناقضه، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال.. ويلوح لنا أن

ثمة عامـلا آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخـذ بهذا الرأى وهو انصراف العرابيين عن شـريف، ورغبتهم فى إقصـائه عن لحكم، وأسناد رآسة الوزارة إلى رجل منهم، إذ لم يكن يخـفى أن شريف باشا وإن كـان قد ألف وزارته على قـاعدة إجـابة مطالب العرابيـين، لكنه كـان يشعـر حيـالهم بشيء من الاستقلال والكرامة. .

وهذا ما جعل العـرابيين يرغبون فى التخلص منه ويستـبدلون رجلا من خاصـتهم. . وقد ساعـد على ظهور هذه الرغبة طمـوح محمود باشـا سامى البارودى إلى رآسـة الوزارة. . فقـد كان البارودى كـثير الطمـوح إلى السلطة والجاه، ومن هنا تعقـدت الأزمة، وامتنع الأخذ برأى شـريف باشا، قد زين لعرابى وصحبه أن يتـشبثوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويـقرروا مادة الميزانية قورا. وقـد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة، لأنـه كان مفهـوما أن رفض النواب رأى شـريف باشا يؤدى بداهة إلى اسـتقـالته، فيـدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة.

استقالة شريف باشا

وكان ما رتبـه البارودى. . فقد اتفقت كثـرة النواب على رفض التأجيل وعلى إقرار مادة الميـزانية كما هى. ورأى شريف باشا من حـديثه مع أعضاء اللجنة الدسـتورية أنـهم راغبـون فى إسقـاط وزارته، فلم ير بدا من تقـديم استقالته فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وقد كـان يجدر بالنواب أن يـتريثوا فى الأمـر. . وأن لا ينقلبـوا بهذه السرعة على من كان مـوضع آمالهم حتى يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التـخلـص من الرجل الذى أنـشـأه وناضل من أجلـه ووضع نظامـه

الأساسى.. ولكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك.

وبعد سقوط وزارة شريف باشا إقصاء تاما لسلطة الخديو وانتصارا حاسما للحزب العسكرى وعلى رأسه عرابى، لأن الخديو لم يكن راغبا فى استقالة شريف باشا وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوربا عقب سقوط هذه الوزاة بعدما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب، إذ استطاع بواسطته إسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها.

وزارة البارودى

نزل الخديو على إرادة الحزب العسكرى - وفى الظاهر إرادة النواب - فأسند رياسة الوزارة إلى محمود سامى البارودى.. فألفها وأدخل عرابى فيها وزيرا للحربية.. ويبدو من التأمل فى الكتاب الذى رفعه إلى الخديو بتأليف الوزارة أن لا خلاف فى المبادى العامة بين الوزارة الجديدة والوزارة المستقيلة..

والخلاف الحقيقى بينهما هو فى إقرار المواد المتعلقة فارق آخر فى التشكيل، فإن وزارة البارودى مؤلفة من صمم العرابيين.. وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيرا للحربية، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شأنا وأعظمها نفوذا. وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تغيير الوزارة، لأن عرابى كان يطمع فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا إلى منصب وكيلها، كما كان يطمع البارودى فى رآسه الوزارة، وهكذا كان التطلع إلى المناصب الوزارية - ولم يزل - من أسباب ما حل بمصر من الكوارث..